شاملة يجري تنسيقها مع المعركة السياسية » (الياهو سلفطر — هآرتس ، ٧٥/٣/٧) . ويرى العديدون ان هذه الحرب الاقتصادية العربية كانت في الماضي موجهة ضد اسرائيل فقط ، ولكنها اصبحت الان موجهة ضد اليهود ايضا . وذهب اخرون الى القول ان « المقاطعة العربية كانت ضد اسرائيل ولكنها اصبحت اليوم مقاطعة لا سامية » (يعقوب كروز — يديعوت احرونوت ، ٣/٧/ ١٩٧٥) .

اما بالنسبة لاهداف المقاطعة العربية ، فيعتقد معظم المعلقين الاسرائيليين انها تسعى على المدى البعيد الى « خنق » اسرائيل اقتصاديا وسياسيا، اذ ان « هناك دلائل متزايدة في عواصم الغرب ، على أن العرب يريدون ، بقوتهم المالية ، تحقيق ما لم يستطيعوا تحقيقه بقوتهم العسكرية : خنق اسرائيل اقتصاديا ، كسر قوتها ، وعزلها عن اصدقائها ونزوح سكانها عنها » (يوفال اليتسور — معاريف ، ١٩٧٥/٢/٢١) . ويعتقد أحدهم ان هدف مقاطعة رأس المال اليهودي ، هو « عزل اسرائيل اكثر ، عن طريق حرمانها من المال اليهودي » (ادفين ايتان — يديعوت احرونوت ، ٧٥/٢/١٦) ، بينما لخص اخر اهداف المقاطعة العربية بقوله انها تسعى الى (١) اضعاف المؤسسات الاقتصادية اليهودية ، وبالتالي اضعاف مكانتها السياسية في الدول التي يقيم فيها اليهود ، وخاصة في الولايات المتحدة الاميركية ، (٢) منع الشركات والمصانع الغربية من تزويد اسرائيل بالمواد والسلع الحيوية ، (٣) عزل اسرائيل اقتصاديا وسياسيا بهدف خنقها (الياهو سلفطر — هآرتس ، ١٩٧٥/٣/٧) .

اخطار الرساميل والاستثمارات العربية

في الوقت الذي يتهم فيه المسؤولون والمعلقون الاسرائيليون والصهيونيون العرب ، انهم بواسطة المقاطعة الاقتصادية ، « يحولون الولايات المتحدة الى المانيا النازية » (معاريف ، ١٩٧٥/٢/٢٨) ، ويشنون « حربا دينية » على الارض الاميركية ، فان معظمهم يعترف ان مشكلة اسرائيل ليست المقاطعة العربية اساسا ، بل النفوذ الاقتصادي العربي منذ حرب تشرين ، وان « الشركات الاميركية « تتطوع » لمقاطعة اسرائيل دون ان يطلب منها ذلك » (دان مرغليت — هآرتس ، ١٩٧٥/٢/٢٧) . وقد اعترفت بهذا ايضا « لجنة مكافحة التشهير » ، التابعة لمنظمة « بني بريت » الصهيونية الاميركية (المصدر نفسه) .

وتركز الدوائر الاسرائيلية ، بشكل خاص ، في معرض تعليقها على « الحرب الاقتصادية العربية » على خطر النفوذ الاقتصادي العربي في الغرب ، الذي قد يتحول الى نفوذ سياسي عربي ، يشكل خطرا على النفوذ الصهيوني الاقتصادي ، وبالتالي السياسي . ويحذر بعضهم من ان « لفوائض النفط العربي المتزايدة نتائج خطيرة . فنتيجة لاستثمارات العرب في الغرب يتقوى نفوذهم السياسي باستمرار . وقد بدأوا يستخدمون رؤوس الاموال الضخمة التي يملكونها في شراء وسائط اتصال مختلفة ، كالراديو والتلفزيون والصحف ، لكي يستعملوها لخدمة دعايتهم المتعاظمة . كما انه يجب النظر بخطورة بالغة الى السلاح الذي تشتريه دول النفط العربية لدول المواجهة » (دافيد هوروفيتش — دافار ، ١٩٧٤/٤/٢٨) .

كذلك حذر معلق اخر من « خطر سيطرة العرب على وسائل الانتاج في الغرب ... هناك من يقول ان فوائض النفط ستصل ، حتى عام ١٩٨٠ ، الى ٥٠٠ مليار دولار ، وهناك من يقول انها ستصل الى ٢٥٠ مليار فقط ... ومهما يكن ، لا شك ان الارصدة العربية ستزداد باستمرار ، مما سيؤدي الى كسب قوة سياسية قد تؤدي الى خنق اسرائيل. هناك استثمار خطر وهناك استثمار اقل خطورة ، واخطر شيء هو شراء معامل الالكترونات ووسائط الاتصال والصناعات الامنية وغيرها . ولكن حتى شراء المباني قد يكون له تأثير نفسي ... والعرب يستطيعون التنافس المقصود مع شركات تتعاون مع اسرائيل ، مستغلين الوضع الاقتصادي المتردي في الغرب ... » (يوفال اليتسور — معاريف ، ١٩٧٥/٢/٢٥) .

وادعى مراسل اسرائيلي في واشنطن انه اصبح للعرب بفضل نفوذهم المالي ، « لوبي » (جماعة ضغط) في الكونغرس الاميركي ، هو « لوبي شركات النفط » الذي يعمل لصالح العرب . « وهناك خطر بان تظهر جماعات ضغط جديدة في ردهة الكونغرس الرئيسية تعمل لصالح العرب » (دان مرغليت — هآرتس ، ١٩٧٥/٢/١١) .